الأمم المتحدة

A/62/72–E/2007/73

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 June 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٧٣ (أ) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
جنيف، ١٦ تموز/يوليه –١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٤/٦١، وهو يغطي الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ نشأة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦.

وتُظهر نتائج استعراض الأنشطة أن الصندوق قد أحرز تقدما نحو بلوغ أهدافه المتمثلة في توفير التمويل العاجل والمنسق اللازم لحالات الطوارئ الإنسانية على نحو يتسم بالانتظام والإنصاف، على أساس احتياجات يمكن التثبت منها. ويشجع الصندوق على

* A/62/50.

** E/2007/100.

270607 270607 07-36768 (A)

سرعة العمل والاستجابة من أجل تقليل الخسائر في الأرواح، والنهوض بتلبية الاحتياجات التي يشكل الوقت عاملا حاسما فيها، وتعزيز العناصر الأساسية للاستجابة للحالات الإنسانية في الأزمات التي لم يخصص لها التمويل الكافي.

ويتوقف نجاح الصندوق واستمراره في المستقبل على زيادة مستويات تمويله إلى ٥٠٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وسيهيئ عقد مؤتمر رفيع المستوى للمانحين بشأن الصندوق في أواخر عام ٢٠٠٧ فرصة للإعلان عن تبرعات جديدة وتوسيع نطاق الدعم السياسي الذي يحظى به الصندوق.

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٦١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في أثناء دورتها الثانية والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تفاصيل استخدام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ويغطي هذا التقرير الأنشطة المتصلة بالصندوق التي تم الاضطلاع بها منذ نشأته في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦[(١)]. ولن يُشار إلى أنشطة الصندوق في عام ٢٠٠٧ إلا من حيث تطوراتها الأخيرة الجديرة بالذكر.

ثانيا – استعراض أحداث السنة

٢ – أنشأت الجمعية العامة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل كفالة التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية على نحو أكثر انتظاما وأدق توقيتا، وذلك بهدف التشجيع على العمل والاستجابة في وقت مبكر لتقليل الخسائر في الأرواح، والنهوض بتلبية الاحتياجات التي يُشكل الوقت عاملا حاسما فيها، وتعزيز العناصر الأساسية للاستجابة للحالات الإنسانية في الأزمات التي لم يُخصص لها التمويل الكافي، على أساس احتياجات يمكن التثبت منها وإلى أولويات تحدد بالتشاور مع الدولة المتضررة، حسب الاقتضاء[(٢)].

ألف – العنصر الخاص بمنح القروض

٣ – تُشكل آلية منح القروض التابعة للصندوق، التي أُنشئت في عام ١٩٩٢ عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، صندوقا دائرا يبلغ رصيده ٥٠ مليون دولار يستخدم كآلية لتدفق النقد من قبل المنظمات الإنسانية المستحقة. وتتيح آلية منح القروض إمكانية للحصول على الأموال بصورة سريعة قبل أن يجري تحويل التبرعات التي أعلن عنها المانحون. وقد تم من خلال هذه الآلية صرف قروض تصل قيمتها إلى نحو ٣٩٣ مليون دولار على مدى الـ ١٥ سنة الماضية. وعلى الرغم من استحداث العنصر الخاص بتقديم المنح بالصندوق، لم يطرأ أي انخفاض على استخدام العنصر الخاص بمنح القروض، فقد ظل يشكل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها[(٣)] وللمنظمة الدولية للهجرة أداة قيمة لسد الثغرات الخطيرة في التمويل التي عادة ما تنشأ عن التأخير في تلقي التمويل. (انظر المرفق الأول،

(١) تعكس كافة المعلومات المالية المبالغ التي اعتمدها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢) انظر القرار ١٢٤/٦٠.

(٣) يُشار إليها فيما يلي بالأمم المتحدة.

للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالقروض التي قدمت في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

٤ - وفي عام ٢٠٠٦، قدمت مبالغ قدرها ٥٣,٣ مليون دولار، أغلبها لمنظمات تعمل في السودان. وقدم قرض قدره ٠٠٠ ٦٥٠ ١ دولار إلى أفغانستان. (للاطلاع على تفاصيل القروض التي قدمت في الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، انظر المرفق الثاني).

٥ - ويبين الجزء المتبقي من التقرير التفاصيل المتعلقة باستخدام العنصر الخاص بتقديم المنح التابع للصندوق المركزي.

باء - العنصر الخاص بتقديم المنح

٦ - في عام ٢٠٠٦، وردت للصندوق تبرعات قدرها ٢٩٨,٧ مليون دولار من ٥١ دولة ومنظمة محلية واحدة ومنظمة خاصة واحدة. وفي الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٧، أعلنت ٥٧ دولة ومنظمة محلية واحدة ومنظمتان خاصتان عن تبرعات تزيد قيمتها على ٣٤٥ مليون دولار، ذلك إلى جانب تبرعات قدمها أفراد من خلال مؤسسة الأمم المتحدة[٤] بمبلغ ٩٥٩ ١١٧ مليون دولار وبلغ إجمالي التبرعات المسددة ٢٦٧,٩ مليون دولار. ويصل مجموع البلدان التي ساهمت بتبرعات حتى الآن إلى ٧١ بلدا (انظر المرفق الثالث للاطلاع على قائمة كاملة بالتبرعات المعلنة والمستلمة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧).

٧ - وفي حين أن معظم الأموال قد تبرع بها عدد صغير من المانحين المعروفين في المجال الإنساني، فقد انضم إلى مانحي الصندوق عدد متزايد من الجهات المانحة الجديدة الناشئة. ومن الأهمية بمكان أن يجري زيادة وتعميق الدعم المقدم للصندوق وتوسيع قاعدة مانحيه ضمانا لاستمرارية الصندوق في المستقبل.

٨ - ومنذ نشأة الصندوق المركزي في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ وحتى نهاية ذلك العام، التزم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمبلغ ٢٥٩,٣ مليون دولار لمشاريع إنسانية لإنقاذ الأرواح بلغ عددها ٣٣١ مشروعا في ٣٥ بلدا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وفي الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٧، تم الالتزام بمبلغ ١٥٧ مليون دولار لمشاريع إنسانية عاجلة بلغ عددها ١٥٩

(٤) مؤسسة الأمم المتحدة هي مؤسسة خيرية عامة تعمل في الولايات المتحدة على تعزيز الشراكات العامة والخاصة من أجل معالجة أشد مشاكل العالم إلحاحا. ويمكن تقديم التبرعات المعفاة من الضرائب إلى الصندوق المركزي عن طريق المؤسسة بصورة إلكترونية (www.unfoundation.org).

مشروعا في ٣٠ بلدا. ويحتفظ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ باحتياطي لا يقل عن ٣٠ مليون دولار (وهو الحد الأقصى للاعتمادات التي تخصص لحالة واحدة من حالات الطوارئ في إطار العنصر الخاص بتقديم المنح لأغراض الاستجابة السريعة).

مخصصات المنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة

٩ - تحقيقا للهدف المتمثل في استخدام الصندوق لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة في حالات الكوارث المفاجئة أو عند تدهور الأحوال بصورة سريعة في ظل إحدى الأزمات القائمة، خصص مبلغ ١٨٢,٤ مليون دولار لإعطاء دفعة للأنشطة الإنسانية للتصدي لتلك الكوارث والأزمات في ٢٤ بلدا. وقد وجه معظم التمويل (٥٩ في المائة) إلى أنشطة التصدي السريع للأزمات في أفريقيا. وبلغت نسبة التمويل الذي خصص من خلال العنصر المتعلق بالاستجابة السريعة ٧٠ في المائة من مجموع التزامات الصندوق، وهو ما يتماشى مع تكليف الصندوق بتخصيص ثلثي العنصر الخاص بالمنح إلى أنشطة الاستجابة السريعة[٥].

١٠ - وقبل إنشاء الصندوق، لم تكن أغلبية النداءات تتمخض عن أموال تكفي لتغطية المرحلة الأولية من عمليات الطوارئ. وتبين المعلومات التي تم الحصول عليها من دائرة التتبع المالي[٦] بشأن النداءات العاجلة التي وجهت فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ أنه قبل إنشاء الصندوق كان متوسط التمويل الذي يقدم استجابة لأحد النداءات في خلال الشهر الأول من توجيه النداء المعني لا يغطي سوى ١٦ في المائة من الاحتياجات المحددة. وبعد بدء العمل في الصندوق إثر تعزيزه، ارتفع متوسط التغطية التي توفرها النداءات العاجلة في فترة الشهر المذكورة من ١٦ إلى ٣٧ في المائة من مجموع الأموال المطلوبة.

١١ - وقد وفر العنصر الخاص بالمنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة الدعم اللازم للعمليات الإنسانية الرامية إلى التصدي للكوارث الطبيعية ولحالات الطوارئ المعقدة، سواء الجديدة أو الآخذة في التدهور. ومن بين البلدان التي تلقت منحا من الصندوق المركزي من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في أفغانستان وإندونيسيا. فقد تم من خلال التمويل الممنوح لأفغانستان توفير المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان الضعفاء في المناطق المتضررة من فترة الجفاف الطويلة التي شهدها عام ٢٠٠٦. وفي إندونيسيا تمكنت أوساط العمل الإنساني من خلال الأموال المقدمة من الصندوق من الشروع فورا في أنشطة مواجهة الفيضانات العنيفة

(٥) انظر (ST/SGB/2006/10).

(٦) تتلقى دائرة التتبع المالي بيانات من الحكومات المانحة والوكالات المستفيدة، كما تقوم بجمع المعلومات من وسائط الإعلام أو من مواقع المانحين على الإنترنت عن بعض التعهدات المالية المحددة.

التي كان عنصر الوقت حاسما فيها. وتمكنت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء المنفذون من شراء الأغذية وغيرها من الأصناف الأساسية وتوزيعها، وتوفير خدمات الطوارئ الصحية اللازمة لإنقاذ حياة أشخاص يقدر عددهم بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من المتضررين.

١٢ - ووجه نحو نصف مبالغ التمويل المتبقية من العنصر الخاص بالمنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة إلى حالات الطوارئ المعقدة. فعلى سبيل المثال، أمكن من خلال المنح المقدمة استجابة لتجدد العنف في سري لانكا في عام ٢٠٠٦، وتشريد أعداد كبيرة جديدة نتيجة لذلك، أن يجري الشروع سريعا في الأنشطة المطلوبة بشدة، وتقديم الدعم اللازم للسكان المتضررين. وتم توفير الأغذية الأساسية وخدمات الصحة والمياه والصرف الصحي الرئيسية.

١٣ - وقد اتسمت الطلبات المقدمة في إطار الاستجابة السريعة في الأيام الأولى لتعزيز الصندوق بضعف الوعي بعملية طلب المنح ونقص التوجيه في هذا الشأن. وأدى النهوض بالتوجيه وزيادة الإلمام بشؤون الصندوق إلى تحسينات ملموسة في صياغة الطلبات وتقديمها. غير أنه لا تزال هناك درجات متفاوتة من القدرة على تقديم طلبات سليمة للحصول على الأموال والمعرفة بكيفية ذلك؛ وينبغي معالجة هذه المسألة لضمان الوفاء بالمبادئ التوجيهية الموحدة، ومن ثم ضمان صرف المبالغ في الوقت المناسب باستمرار.

التمويل المقدم لأغراض الاستجابة السريعة، حسب البلد، ٢٠٠٦

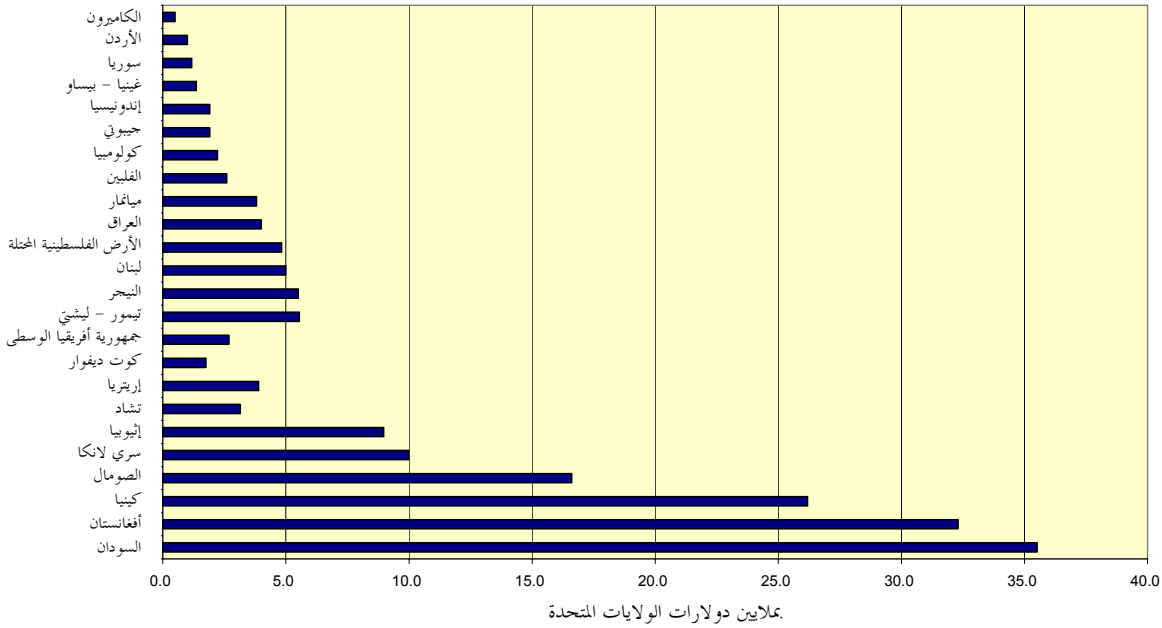

مخصصات المنح المقدمة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي

١٤ - يمثل ضمان مزيد من العدالة في الاستجابة الإنسانية أحد الأهداف الرئيسية للصندوق. ويعمل العنصر الخاص بتقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي على دعم ذلك الهدف بتوفير التمويل للبلدان التي يقرر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن بها احتياجات إنسانية حرجة وضعيفة التمويل. ويجري اختيار البلدان على أساس بيانات التمويل التي تجمع من خلال نظام التتبع المالي، والتوصيات المقدمة من الكيانات المؤهلة للاستفادة من الصندوق. ويكمل عملية صنع القرار المشاورات التي تُجرى من خلال الاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن الصندوق (انظر الفقرة ٤٣) والمناقشات التي تعقد مع منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٦، خصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مبلغ ٧٦,٩ مليون دولار من العنصر الخاص بتقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي على مرتين لعدد من المشاريع يبلغ ١٣٧ مشروعا في ١٧ بلدا. ووجه ما يقرب من ٩٩ في المائة من الأموال الملتزم بها إلى حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي في أفريقيا. وتراوحت المخصصات بين ٣٨ مليون دولار (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ومليون دولار

(زامبيا وإثيوبيا وكينيا وهايتي). وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر المتلقين للتمويل، لأنها ما زالت تُعاني من واحدة من أشد حالات الطوارئ الإنسانية تعرضا للإهمال في العالم. إذ يلقى ما يزيد على ٢٠٠ ١ شخص حتفهم كل يوم في هذا البلد لأسباب مرتبطة بالصراع كسوء التغذية والأمراض التي يمكن اتقاؤها والعنف القائم على أساس نوع الجنس. علاوة على ذلك، لا يزال أكثر من ١,١ مليون شخص مشردين من جراء استمرار انعدام الأمن. ويستخدم التمويل للمساعدة في التخفيف من عواقب تلك الأزمة الطويلة الأمد وتحسين سبل الوصول إلى أشد الفئات تضررا، رغم المصاعب اللوجستية الجمة.

١٦ - وتشير الدلائل الأولى إلى أن العنصر الخاص بتقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يُخصص لها التمويل الكافي يُسهم أيضا في تحسين مستويات التمويل القطاعي من خلال تعزيز العناصر الرئيسية في العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تلقت الأنشطة الصحية والمتعددة القطاعات[٧]، التي تعاني بصفة منتظمة من العجز في التمويل، أكثر من نصف مخصصات الصندوق المركزي المقدمة من العنصر الخاص بتقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي في عام ٢٠٠٦. وكان تأثير هذا التمويل في سد الثغرات الخطيرة في قطاع الصحة واضحا، وفقا لتقرير ورد من منسق الشؤون الإنسانية في ليبريا، لأن مستوى تمويل المشاريع الصحية التي تم تحديدها من خلال عملية النداء الموحد ارتفع بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة[٨].

١٧ - وقد أجريت تنقيحات على طريقة اختيار البلدان لأغراض العنصر الخاص بتقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، وذلك لكفالة الأخذ بنهج أكثر تكاملا. ووضعت اللمسات النهائية على المعايير والإجراءات، بما في ذلك تحسين الإطار الزمني لصرف الأموال، وأتيحت مواد إرشادية مُحسَّنة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. ومن شأن إجراء مزيد من التحسينات على طريقة اختيار البلدان للحصول على المنح التي تقدم في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي أن يفيد من تحسين أُطر تقييم الاحتياجات.

---

(٧) برامج دعم اللاجئين والمشردين داخليا والبرامج التي تخصص لها مبالغ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضم غالبية البرامج المتعددة القطاعات؛ وقد جرت بعض الأنشطة في مجالات الإيواء والحماية والصحة ومرافق المياه والصرف الصحي، في جملة مجالات أخرى.

(٨) قبل اعتماد المخصصات من الصندوق المركزي لم يجر بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ تمويل سوى نسبة ٢ في المائة من مشاريع الصحة المحددة في النداء الموحد. ومع توافر ذلك التمويل تحسنت تغطية المرافق الصحية وإمكانيات الوصول إليها من خلال عدد من المشاريع، وبحلول نهاية ٢٠٠٦، كان قد تم تمويل ١٣ في المائة من المشاريع الصحية المحددة من خلال النداء الموحد. وأسهم الصندوق بما نسبته ٤٠ في المائة من المبلغ الإجمالي الوارد لمشاريع النداء الموحد في قطاع الصحة.

الالتزامات المتعلقة بحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، حسب البلد، ٢٠٠٦

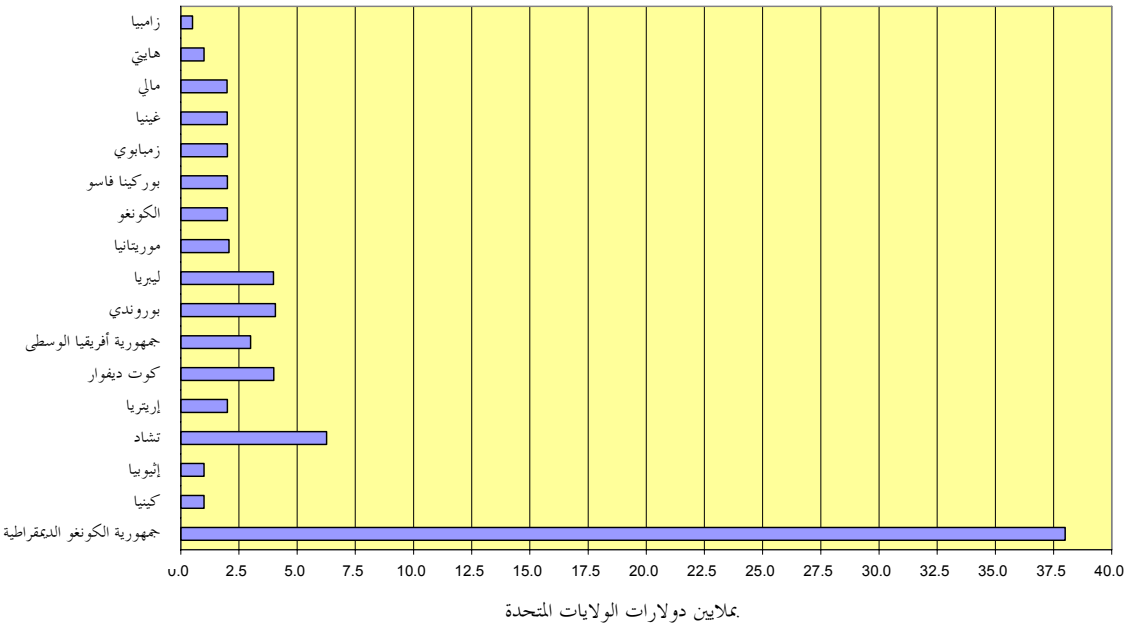

مخصصات المنح حسب البلدان

١٨ - تمثلت البلدان الأربعة الأولى المتلقية للمنح من الصندوق في عام ٢٠٠٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وأفغانستان، وكينيا، التي تلقى كل منها ما يربو على ٢٥ مليون دولار. فهذه البلدان الأربعة مجتمعة استأثرت بما يناهز نصف مجموع المخصصات في عام ٢٠٠٦، ومرد ذلك إلى حجم حالات الطوارئ الإنسانية وتعقدها فيها.

١٩ - وقد تلقت **جمهورية الكونغو الديمقراطية** منحا يبلغ مجموعها ٣٨ مليون دولار من العنصر الخاص بالمنح المقدمة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، من أجل مكافحة الملاريا والتصدي للكوليرا في المناطق المتضررة من الصراع، وكذلك لأنشطة إزالة الألغام، وحماية العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا ومد المساعدة الغذائية لهم. كما منحت أموال أيضا للخدمات الصحية، ومنها برامج التحصين، إضافة إلى الأنشطة الرامية إلى تقليل العنف الجنسي والعنف الجنساني.

٢٠ - وتلقى **السودان** منحا لأغراض الاستجابة السريعة قدرها ٣٥,٥ مليون دولار لتمكين جهات الإغاثة الإنسانية من تزويد المتضررين من تدهور الحالة الإنسانية بالمساعدة اللازمة لإنقاذ حياتهم. ففي دارفور، قدم الصندوق المركزي التمويل للأنشطة الإنسانية في

جميع القطاعات الحيوية والتي يتوقف عليها البقاء. وعلى سبيل المثال، تم من جديد توفير حصص الحبوب في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بفضل التبرعات المقدمة من الصندوق. ولولا هذه المنح لما أمكن شراء المواد الغذائية الأساسية مثل القطانيات.

٢١ - وتلقت **أفغانستان** ٣٢,٣ مليون دولار من المنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة بهدف كفالة استمرار أنشطة مواجهة حالات الطوارئ في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي، وتقديم المساعدة الغذائية للسكان المتضررين من الجفاف في ما يزيد على ٢٢ إقليما. وأتاحت الأموال المقدمة تغطية الاحتياجات الغذائية لمليون و ٩٠٠ ألف شخص من المتضررين من الجفاف، وتحسين نوعية الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من اختلال أمني.

٢٢ - وتلقت **كينيا** ما قدره ٢٧,٢ مليون دولار من عنصري المنح. وصرف معظم الأموال في إطار عنصر المنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة بغية كفالة تقديم الغذاء وتوفير مرافق الإمداد بالمياه والصرف الصحي لصالح المجتمعات المتضررة من الجفاف ومن الفيضانات وللاجئين الصوماليين. وعلى وجه التحديد، أتاحت الأموال المقدمة من الصندوق المركزي الفرصة للتصدي على وجه السرعة للجفاف السائد، بهدف إنقاذ أرواح المستضعفين من النساء والأطفال. (انظر المرفق الرابع للاطلاع على توزيع مفصل للمخصصات حسب البلد).

مخصصات المنح حسب القطاع

٢٣ - يتضح من توزيع مجموع التزامات الصندوق المركزي حسب القطاع أن القطاعات الثلاثة التي تأتي في صدارة القطاعات المستفيدة في عام ٢٠٠٦ هي الأغذية (٢٨,٧ في المائة)، والصحة (٢١,٣ في المائة) والأنشطة المتعددة القطاعات (١٨,٥ في المائة). ويتبين من هذا أن الصندوق، إلى جانب مساهمته في القطاعات الضعيفة التمويل مثل الصحة والأنشطة المتعددة القطاعات (انظر الفقرة ١٦) قد قدم أيضا الدعم المطلوب على وجه السرعة للقطاعات التي تتطلب موارد وفيرة مثل قطاع الأغذية. ورغم أن الصندوق قدم قدرا ضخما من الأموال (٧٤,٣ مليون دولار) لهذا القطاع - لسبب أساسي هو تجنب انقطاع خطوط الإمدادات الغذائية في ٢٢ بلدا - فإن المبلغ المتبرع به يمثل أقل من خمسة في المائة من إجمالي الاحتياجات[٩].

٢٤ - واستخدمت الأموال أيضا لسد ثغرات خطيرة في الاستجابة للطوارئ الإنسانية على الصعيد القطاعي. فعلى سبيل المثال، ساهم الصندوق في زيادة نطاق تغطية النداءات الموحدة

(٩) يأتي قطاع الأغذية في طليعة القطاعات المستفيدة من التمويل في النداءات الموحدة والنداءات العاجلة التي وجهت في عام ٢٠٠٦ (١,٨٦ بليون دولار أو ما يعادل ٩٠ في المائة من مجموع الاحتياجات).

والعاجلة في عام ٢٠٠٦ في قطاعات محددة: فقد زادت تغطية النداءات المتعلقة بأنشطة توفير المياه والصرف الصحي بنسبة ٦ في المائة (التزم في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١٤,٦ مليون دولار)، والأنشطة الصحية بنسبة ٧ في المائة (التزم في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٥٦ مليون دولار)، وخدمات التنسيق والدعم[١٠] بنسبة ١١ في المائة (التزم في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٣,١ مليون دولار). (انظر المرفق الخامس للاطلاع على توزيع مفصل للمخصصات حسب القطاع).

الالتزامات حسب القطاع، ٢٠٠٦

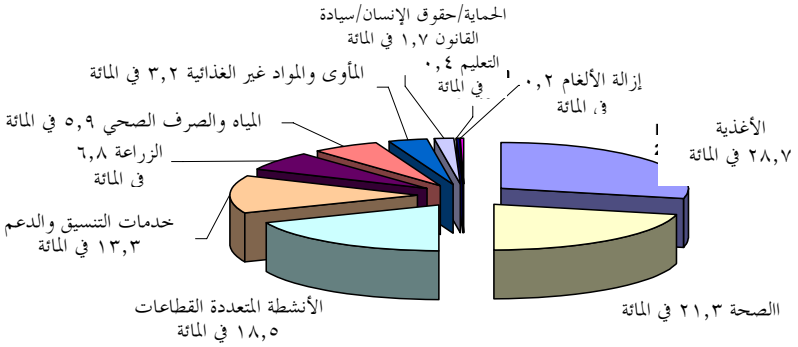

(أ) تشمل الزراعة الأمن الغذائي ودعم موارد الرزق والماشية.

توزيع المخصصات حسب المنظمات[١١]

٢٥ - قدمت مخصصات الصندوق من المنح لثمانية كيانات من كيانات الأمم المتحدة[١٢] وللمنظمة الدولية للهجرة. (انظر المرفق السادس للاطلاع على توزيع مفصل للمخصصات حسب المنظمات).

---

(١٠) تتمثل أساسا خدمات التنسيق والدعم لأغراض تخصيص منح الصندوق في تقديم خدمات الدعم اللوجستي لأوساط الأنشطة الإنسانية الأعم.

(١١) تعكس مبالغ المخصصات من المنح مجموع المبالغ المخصصة للمشاريع التي اعتمدت بانتهاء عام ٢٠٠٦، ولا تعكس البيانات المالية المصدقة نظرا إلى أن التقارير المالية لعام ٢٠٠٦ لم ينته إعدادها بعد. وقد صرفت في عام ٢٠٠٧ بعض الأموال المخصصة للمشاريع التي اعتمدت في نهاية عام ٢٠٠٦.

(١٢) برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٦ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ مجموعه ١٠٨ ملايين دولار للمشاريع التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي**. وكان برنامج الأغذية العالمي أكبر المستفيدين من الأموال المقدمة من الصندوق في عام ٢٠٠٦. وتم صرف معظم الأموال المقبوضة (٧٦,٥ مليون دولار) في إطار عنصر تقديم المنح لأغراض الاستجابة السريعة دعما لعمليات توزيع الأغذية اللازمة للبقاء، وذلك من خلال منع انقطاع خطوط الإمدادات الغذائية أو إعادة توزيع الحصص المخفضة على المستفيدين في ٢٢ بلدا في أرجاء العالم. وحصل برنامج الأغذية العالمي على ما يناهز ١٧ مليون دولار وهو مبلغ مكّنه من تقديم الدعم لأوساط الأنشطة الإنسانية الأعم عن طريق الخدمات الجوية المقدمة للأغراض الإنسانية ومراكز الأمم المتحدة المشتركة للوجستيات، وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٧ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح من الصندوق مبلغ مجموعه ٥٨,٨ مليون دولار لمشاريع **اليونيسيف**، وذلك لتمويل ٢٤ حالة طوارئ مباغتة و ١٣ أزمة لم يخصص لها التمويل الكافي، وأتاح ذلك تكملة الموارد المقدمة من المرفق الداخلي لمنح القروض عن طريق كفالة استمرار الاستجابة على النحو المناسب لحالات الطوارئ وتوسيع نطاق تلك الاستجابة. وتجلى ذلك بوضوح في مواجهة الأزمة التي نشبت في تشاد عندما أدى العنف إلى تحويل ٥٠ ٠٠٠ من التشاديين إلى مشردين داخليا. وبفضل تلك الأموال، تمكنت اليونيسيف من الاعتماد على برامجها الوطنية وبرامجها الخاصة بالطوارئ في شرق تشاد من أجل إغاثة المشردين داخليا بتزويدهم بمياه الشرب المأمونة. وأدى توافر سبل الحصول على المياه النقية إلى الوقاية من تفشي الأمراض المنقولة بالمياه وتحسين إمدادات المياه بصورة كبيرة في منطقة لا تزيد فيها نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة على ٣ في المائة. واكتملت عمليات شراء وتسليم وتركيب المعدات اللازمة لمحطات ضخ المياه في غضون ثلاثة أسابيع.

٢٨ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح من الصندوق مبلغ مجموعه ٣٤,١ مليون دولار للمشاريع التي تنفذها **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. وتقدم المفوضية المساعدة وخدمات الحماية للاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكنت المفوضية بفضل الأموال المقدمة من مواصلة تنفيذ مشاريعها المتعلقة بحالات الطوارئ في منطقة عودة اللاجئين في كيفو الجنوبية في الشرق ومقاطعة خط الاستواء في الشمال الغربي. وكان من الممكن لنقص الأموال أن يؤدي إلى تعليق أنشطة حيوية يستفيد منها نحو ٤٠ ٠٠٠ عائد. ويحصل العائدون حاليا على الخدمات

الأساسية في منطقتي نوندو وفيزي، مما يقلل كثيرا من عدد الوفيات في صفوف السكان المتضررين.

٢٩ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح من الصندوق مبلغ مجموعه ٢٥,٢ مليون دولار للمشاريع التي تنفذها منظمة **الصحة العالمية**. وقبل تخصيص ذلك المبلغ من عنصر تقديم المنح في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، لم يجر تمويل معظم المشاريع الصحية المندرجة في إطار النداء من أجل ليبريا لعام ٢٠٠٦، وأثر ذلك بشكل خاص في الحملة الوطنية للتحصين ضد الحصبة. وأمكن بفضل الأموال المقدمة من الصندوق سد ذلك النقص، كما تسنى تدريب القائمين بالتطعيم والتسجيل في إطار الحملة. وتم شراء نحو ١٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاحات المضادة للحصبة وحقنها، وبذلك بلغت نسبة الأطفال المشمولين بالتحصين ضد الحصبة ٩٧ في المائة. وفي إريتريا، أمكن بفضل التمويل المقدم تحسين التغطية بمكملات فيتامين ألف حيث ارتفعت نسبة التغطية من ٩,٨ في المائة إلى ٩٥ في المائة من الرضع، كما أمكن تقديم الدعم إلى ٩٦ مرفقا صحيا تعالج حالات سوء التغذية الشديدة، ولا سيما لدى الرضع. وزادت نسبة التغطية بالتحصين ضد الحصبة في الجزء الجنوبي من إريتريا من ٦٣,٥ في المائة إلى ٩٥ في المائة بين الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى أمكن من خلال التمويل المقدم تنفيذ البرنامج الوطني للتحصين بنجاح بعد أن كاد ينهار بسبب انعدام الدعم اللوجستي والمالي.

٣٠ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح مبلغ مجموعه ١٧,٦ مليون دولار للمشاريع التي تنفذها **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** (الفاو). وقدمت الفاو المساعدة للأعداد الجديدة من المشردين داخليا خارج المخيمات في دارفور لحماية مواشيهم عن طريق التلقيحات ورعاية صحة المواشي وزراعة المحاصيل والخضراوات. وشملت الإنجازات الرئيسية التي تحققت بفضل سرعة الحصول على الأموال من الصندوق المركزي، التعجيل بتوفير أسباب عيش من جديد للرعاة ذوي القطعان الصغيرة في القرن الأفريقي في أعقاب الجفاف الذي طال أمده. وكانت لهذه الأنشطة المطلوبة على وجه السرعة أهمية بالغة لبقاء المجتمعات الرعوية التي تعتمد كلية على الزراعة الضيقة النطاق. ففي بوروندي، سهل الصندوق انتشار نبات المنيهوت السليم من الأمراض لأغراض التوزيع والزراعة، فتحسن بذلك الأمن الغذائي لآلاف الأسر المعيشية الضعيفة والمشردين داخليا واللاجئين. ووفقا لما ذكرته الفاو، فقد زاد الصندوق من تغطية تمويل هذه المنظمة في دارفور بنسبة ١٠ في المائة، وأمكن بذلك تجديد بعض الأصول الإنتاجية الحيوية.

٣١ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح من الصندوق مبلغ مجموعه ٨,٧ ملايين دولار للمشاريع التي ينفذها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وتولى البرنامج الإنمائي إدارة مشاريع لدعم الجهود الإنسانية في مجال أنشطة إزالة الألغام في غينيا - بيساو، وإصلاح الهياكل الأساسية المحلية في حالات الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان الصندوق أداة مفيدة أيضا في تمكين البرنامج الإنمائي من دعم الخدمات الأمنية المشتركة على نطاق المنظومة في إثيوبيا وسري لانكا، التي يدير البرنامج المنح المقدمة لصالحها باسم **إدارة شؤون السلامة والأمن** التابعة للأمم المتحدة.

٣٢ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح مبلغ مجموعه ١,٧ مليون دولار للمشاريع التي ينفذها **صندوق الأمم المتحدة للسكان**. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما بالغ الأهمية في مجال الصحة الإنجابية للنساء والفتيات في المجتمعات المتضررة من الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وغينيا، وليبيريا، وسري لانكا، والفلبين، والكونغو، وكينيا. وساهم تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية الدنيا[١٣] في إنقاذ حياة الحوامل. كما زاد الدعم المقدم من الصندوق المركزي في حالات الطوارئ هذه من تسهيل توفير الرعاية اللازمة للأمهات وتنفيذ أنشطة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي المناسبين لضحايا العنف الجنسي والاعتداء الجنسي. ففي ليبيريا، قدم الصندوق الدعم لتخفيف آثار الاغتصاب عن طريق توفير مجموعات مواد لعلاج ضحايا الاغتصاب وبرامج للعاملين في مجال الصحة من مؤسسات الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومنظمات شريكة للأمم المتحدة للتدريب على المعالجة السريرية لضحايا الاغتصاب.

٣٣ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٢٣٠ دولار للمشاريع التي ينفذها **مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**. وقد نفذ ذلك المكتب أنشطة متعلقة بالمياه والصرف الصحي في حي سيتي سولاي، وهو أكبر الأحياء الفقيرة في هايتي. وكان تطهير المصارف أمرا لازما لتخفيف المخاطر الصحية على السكان الذين يعيشون في المناطق المجاورة.

٣٤ - واعتمد عن طريق مرفق تقديم المنح مبلغ مجموعه ٤,٧ ملايين دولار للمشاريع التي تنفذها **المنظمة الدولية للهجرة**. وفي إطار مواجهة الآثار التي خلفها إعصار دوريان في الفلبين، وتمكنت المنظمة الدولية للهجرة بفضل منحة قدمها الصندوق من تسليم أكثر

(١٣) مجموعة الخدمات الأولية الدنيا في مجال الصحة الإنجابية هي مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المتصلة بالأمومة السالمة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتصدي للعنف الجنسي.

من ٠٠٠ ٣ طن من مواد الإغاثة العاجلة لما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ أسرة باسم ٦٠ وكالة إلى جانب حكومة الفلبين.

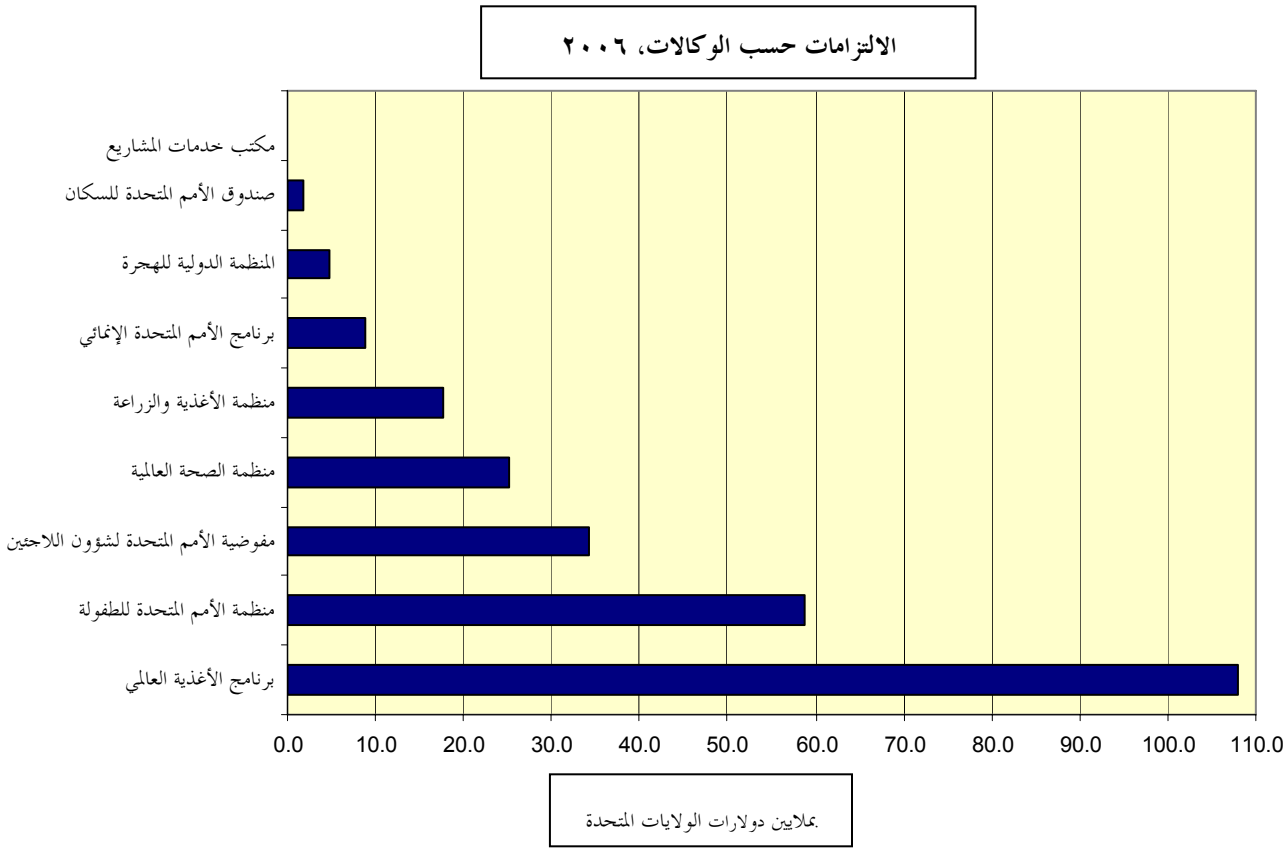

ثالثا – إدارة الصندوق وتنظيمه وتوجيهه

٣٥ – يتولى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إدارة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمقتضى السلطة المخولة إليه من الأمين العام[١٤]. ويتلقى المنسق الدعم من أمانة صغيرة وفروع أخرى لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[١٥].

أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

٣٦ – تقوم أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بالإضافة إلى تجهيز طلبات المنح، بتقديم التوجيه والمشورة بشأن عملية طلب المنح إلى الأفرقة القطرية تحت قيادة منسق

(١٤) انظر قراري الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ و ١٨٢/٤٦.

(١٥) انظر ST/SGB/2006/10.

الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، وكذلك إلى المنظمات الملتمسة للمنح. وإثر إجراء استعراض برنامجي للطلبات، وبالتعاون الوثيق مع شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقوم هذه الأمانة بتزويد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالمعلومات اللازمة للبت في مخصصات المنح.

٣٧ - وقد باشرت أمانة الصندوق تنفيذ برنامج تدريبي يرمي، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية إضافية، إلى الارتقاء بجودة الطلبات وتقليص الفترات الزمنية الإجرائية. وتواصلت هذه الأنشطة في عام ٢٠٠٧ بتنظيم دورتين تدريبيتين لكيانات الأمم المتحدة وللمنظمة الدولية للهجرة في نيويورك وجنيف. وتقرر تنظيم المزيد من الدورات التدريبية في داكار ونيروبي وروما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٧.

٣٨ - وتحتفظ أيضاً أمانة الصندوق بموقع على الإنترنت http://cerf.un.org مخصص لتوفير آخر الأرقام عن الالتزامات وكذلك لتقديم معلومات عن الطريقة التي استفاد بها كل بلد من هذه الأموال(١٦). ويعتبر هذا الموقع بمثابة الأداة الرئيسية التي يستخدمها الصندوق في إدارة المعلومات. ورغم التحسينات الهامة التي أدخلت على الموقع الشبكي أثناء عام ٢٠٠٦ بتيسير إتاحة المعلومات المستكملة في الوقت المناسب، فقد يكون من المفيد للموقع أيضا أن يجري جمع البيانات المتعلقة بأثر التمويل المقدم من الصندوق على الصعيد القطري وتحليلها بمزيد من المنهجية.

٣٩ - وقد بدا جلياً في بداية السنة الأولى لعمليات الصندوق، التي وصلت فيها التبرعات إلى ٢٩٩ مليون دولار، أن حجم المشاريع والأعمال سيزداد بسرعة أكبر بكثير من المتوقع. وبحلول ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان الصندوق قد التزم بدفع ما يزيد على ١٧٣ مليون دولار إلى ثماني منظمات موجودة في أكثر من ٣٠ بلداً. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المشاريع المجهزة ما يناهز ثلاثة أضعاف العدد المتوقع وقت إنشاء الصندوق. وقد أصبح من الواضح بسبب حجم العمل المذكور، إضافة إلى وضع المبادئ التوجيهية وإرساء إجراءات وإعداد المناهج التدريبية وتولي مسؤولية موقع شبكي مخصص وشامل، أن وظائف أمانة الصندوق الخمس لم تعد كافية.

(١٦) وفقا لمضمون الوثيقة ST/SGB/2006/10.

الإدارة المالية

٤٠ - يعمل الصندوق، باعتباره حساباً فرعياً للصندوق الاستئماني العام للأمم المتحدة، وفق قواعد الأمم المتحدة ونظمها، ويتولى إدارته ماليا مكتب المراقب المالي في الأمم المتحدة.

٤١ - ويبلغ المعدل الموحد، الذي أقرته الجمعية العامة لخدمات دعم البرامج المقدمة من الأمم المتحدة لأنشطة تمول في إطار الأنشطة الممولة من خارج الميزانية ١٣ في المائة من النفقات المباشرة. وقد قرر المراقب المالي للأمم المتحدة أن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية لا تبرر تحصيل كامل تكاليف الدعم وقام بصورة استثنائية بتخفيض معدل تكاليف دعم البرامج في حالة المخصصات/النفقات من الصندوق الاستئماني التابع للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إلى نسبة ١٠ في المائة تحتفظ الأمانة العامة للأمم المتحدة بـ ٣ في المائة منها، ويمكن للوكالات أن تأخذ منها نسبة تصل إلى ٧ في المائة. وسوف تغطي نسبة الـ ٣ في المائة التي تحتفظ بها الأمانة العامة للأمم المتحدة جميع التكاليف المرتبطة بإدارة الصندوق، بما فيها تكاليف أمانته.

٤٢ - ومع أن هناك رسائل تفاهم[١٧] بشأن دفع الأموال من الصندوق إلى الوكالات، فإن مكتب المراقب المالي في الأمم المتحدة بصدد الموافقة على نموذج واحد لمشروع رسالة يستخدم فيما بعد كرسالة جامعة من أجل تقليص فترة تجهيز دفع الأموال. وتتواصل المناقشات، برئاسة مكتب المراقب المالي، مع المكاتب الإدارية والمالية المعنية في المنظمات المؤهلة للاستفادة من الصندوق، بشأن مسائل مالية وإدارية أخرى.

المشاورات فيما بين الوكالات

٤٣ - قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، طوال فترة إنشاء وتشغيل الصندوق، بالتشاور مع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبإحاطتهم علماً بطريقة استخدام الصندوق. وقد أيد الفريق العامل التابع لتلك اللجنة وضع توصية بشأن طريقة إشراك اللجنة بمزيد من المنهجية في تقديم التوجيه والدعم لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن استخدام الصندوق وتأثيره. وتحقيقا لذلك الغرض، أعدت ورقة تحدد المسائل والتوصيات التي تمخضت عنها مشاورات جرت مع مشاركين في اجتماعات مشتركة بين الوكالات عقدت بشأن الصندوق في أوائل عام ٢٠٠٧.

(١٧) رسالة التفاهم هي شرط مسبق لدفع الأموال.

٤٤ - ويجري بانتظام التشاور مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خلال اجتماعات مشتركة بين الوكالات تقوم أمانة الصندوق بتيسيرها. وتوفر تلك الاجتماعات محفلاً دائماً لعقد مشاورات بين الوكالات بشأن وضع إجراءات للصندوق وإدارته واستخدامه. ولدى الشركاء المؤهلين للاستفادة من الصندوق واتحادات المنظمات غير الحكومية الثلاثة دعوات مفتوحة لحضور تلك الاجتماعات.

٤٥ - وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت عبر المشاورات فيما بين الوكالات وضع اللمسات الأخيرة على الإطار الخاص بتقديم تقارير الصندوق السردية، وإتمام إجراءات عام ٢٠٠٧ المتعلقة بتخصيص الأموال لحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، ودعم المخصصات القطرية لمجموعة الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق مؤخرا فيما يتعلق بحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي. وكانت تلك الاجتماعات أيضا بمثابة محفل مفيد لمناقشة مسائل هامة لها صلة بالصندوق، بما فيها مخصصات من عنصري المنح المقدمة لأغراض الاستجابة السريعة والمقدمة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، ودورات الصندوق التدريبية المقبلة، وجهود الدعوة والدروس المستفادة من إعداد طلبات المنح وتجهيزها.

٤٦ - وسيكون للمشاورات المتواصلة فيما بين الوكالات على جميع المستويات أهمية حاسمة في تعزيز السياسات والإجراءات المشتركة وفي تحسين عمل الصندوق بوجهٍ عام. ومن المهم في هذا الصدد ضمان أن تتولى أوساط العمل الإنساني المسؤولية المشتركة عن الصندوق التي تشتمل في جملة أمور رصد وتقييم المشاريع الممولة من الصندوق.

الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

٤٧ - اجتمع الفريق الاستشاري[١٨] مرتين في عام ٢٠٠٦ لتقديم التوجيه والمشورة من منطلق السياسة العامة بشأن استخدام الصندوق وتأثيره وللنظر في أدائه. وفي الاجتماع الأخير، أعرب الفريق الاستشاري عن تقديره للصندوق كأداة قيمة لتلبية احتياجات إنسانية ملموسة يكون الوقت عاملا حاسما فيها ولإتاحة الفرصة لمواجهة حالات الطوارئ المهملة، على قدم المساواة مع غيرها، وأشير إلى ضرورة إدخال المزيد من التحسينات من أجل بلوغ هذه الأهداف، بما فيها الارتقاء بمستوى التكامل فيما بين مختلف آليات التمويل الإنساني. وأوصى الفريق الاستشاري بإدخال المزيد من التحسينات الإدارية وأكد على أهمية اتباع نهج

(١٨) عين الأمين العام فريقا استشاريا يتكون من ١٢ عضوا وأربعة أعضاء مناوبين ليتولى تقديم المشورة والتوجيه بشأن استخدام الصندوق وتأثيره.

ميداني التوجه في تحديد أنشطة إنقاذ الأرواح وإدراجها في سلم الأولويات. وأكد الفريق الاستشاري من جديد على أهمية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية كشركاء استراتيجيين ينبغي لهم الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في برمجة الاستجابة الإنسانية ووضع استراتيجيات لها. وفي هذا الصدد، أوصى الفريق الاستشاري باستكشاف السبل التي تدعم زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية.

عمليات استعراض الصندوق

٤٨ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أصدرت منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة ورقة موقف تتعلق بالصندوق، ولا سيما بعدم توافر سبل الوصول المباشر إلى الصندوق أمام المنظمات غير الحكومية. وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإنشاء الصندوق، أصدرت منظمة أوكسفام الدولية ورقة إحاطة إعلامية تتعلق بإنجازات الصندوق والتحديات التي يواجهها، ولا سيما بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية. وقد مولت الوكالة الكندية للتنمية الدولية استعراضاً أولياً مستقلاً للسنة الأولى من عمليات الصندوق. وهذه الأوراق متاحة للجميع، وتجري مراعاة التوصيات الواردة فيها، بغرض إدخال المزيد من التحسينات على عمليات الصندوق ككل.

٤٩ - ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة، سوف يصدر تكليف بإجراء استعراض مستقل للصندوق ينفذ في نهاية السنة الثانية من عمله[١٩] لتقييم جملة أمور منها العنصر الخاص بتقديم المنح والعنصر المتجدد للصندوق وإدارته ومعايير تخصيص الموارد فيه والأنشطة والاستجابات التي قدم لها الدعم وقدرته على تحقيق أهدافه، وسوف يقدم الأمين العام تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين[٢٠].

٥٠ - وعمليات التحضير للاستعراض جارية. فقد أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تكليفاً بإجراء استعراض مستقل مؤقت لأداء الصندوق ليكون بمثابة أساس للتقييم الخارجي المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٨، وذلك بتحديد الحالة الراهنة للتنفيذ، ولا سيما على الصعيد القطري. وسوف يستكشف الاستعراض طريقة مساهمة الصندوق عملياً في التشجيع فعليا على النهوض حسب المطلوب بالاستجابة الإنسانية من حيث دقة التوقيت والانتظام والإنصاف والفعالية والخضوع للمساءلة. وسيشمل ذلك تقييماً لإجراءات الإدارة وعملياتها ونتائجها. وسيطلع أصحاب المصلحة المهتمون على موجز لهذه النتائج.

---

(١٩) آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٢٠) انظر القرار ١٢٤/٦٠.

رابعا – ملاحظات ومسائل

التنسيق على المستوى الميداني

٥١ – تشير التجربة حتى الآن إلى أن فعالية الصندوق تكون على أشدها عندما تكون القيادة على المستوى القطري في أقوى حال وتكون عملية صنع القرار منسقة ومستندة إلى قاعدة عريضة. وفي ٣٥ بلداً أنفقت فيها الأموال خلال عام ٢٠٠٦، اضطلع منسقو الشؤون الإنسانية/المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية بدور حاسم في تعيين الثغرات في أنشطة الاستجابة، وإيلاء الأولوية لأشد احتياجات فيما يتصل بإنقاذ الأرواح إلحاحا وتحديد الطريقة المثلى للاستفادة من أموال الصندوق.

٥٢ – ففي بوروندي على سبيل المثال، قام منسق الشؤون الإنسانية، إثر تخصيص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لأموال من عنصر المنح المقدمة في حالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي، بعقد اجتماع يضم مسؤولين حكوميين ووكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لاستعراض بيانات تقييم الاحتياجات وتحديد الثغرات والاتفاق على الأولويات في استخدام أموال الصندوق المركزي. ويبين ذلك الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يسهم في تعزيز التنسيق في الميدان، من خلال تيسير العمليات المشتركة المتعلقة بتحديد الأولويات والتخطيط وصنع القرار.

٥٣ – وبالمثل، لجأ منسقو الشؤون الإنسانية في البلدان التي يطبق فيها نهج قيادة المجموعات إلى رؤساء المجموعات وآليات التنسيق للعمل على ترتيب الاحتياجات وفق سلم الأولويات وانتقاء المشاريع لتمويلها من الصندوق. وقد حدد منسق الشؤون الإنسانية في ليبيريا ثلاثة مجالات منحت أولوية في التمويل، ثم طلب إلى رئيس كل مجموعة من المجموعات أن يأتي بالموافقة على أولويات التمويل من داخل المجموعة. وقد ضمن ذلك إدماج جميع أعضاء المجموعة في عملية تحديد أولويات تمويل الصندوق.

٥٤ – بيد أنه من الضروري لتحقيق الفعالية في عمليتي التنسيق وصنع القرار على المستوى القطري، أن يجري توفير التدريب والتوجيه اللذين يركزان على أهداف أكثر تحديدا لكل من منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم والأفرقة القطرية العاملة في البلدان التي يحتمل أن تطلب أموالاً من الصندوق. وسيشجع هذا التدريب على تحسين فهم سياسات الصندوق وإجراءاته ويكفل وضع آليات التنسيق الملائمة موضع التنفيذ من أجل تيسير عملية صنع القرار على المستوى القطري.

آليات التمويل القائمة التي يكملها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

٥٥ - يعمل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في بعض البلدان جنبا إلى جنب مع آليات أخرى لتمويل العمليات الإنسانية تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية[٢١]. ويرتهن نجاح التفاعل بين هذه الآليات بدرجة التنسيق والتكامل والتخطيط الاستراتيجي على الصعيد القطري.

٥٦ - وأنشئت صناديق العمل الإنساني المشتركة في الأصل على يد لفيف صغير من المانحين بغرض تعزيز سبل حصول منسق الشؤون الإنسانية على الاعتمادات وتوطيد سلطته عليها بما يتيح استخدامها على نحو سريع واستراتيجي عند اندلاع أزمات واسعة النطاق ومعقدة. ولئن كانت هذه الصناديق تحذو إلى حد كبير حذو نظام تحديد أولويات صنع القرار الذي يتبعه الصندوق المركزي نفسه، فإن مقاليد الصلاحيات العامة تظل في يد منسق الشؤون الإنسانية، كما أن قرارات تخصيص الاعتمادات تُتخذ حصراً على المستوى القطري. وتستُخدم الأموال المجمّعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وتنفق في كلا البلدين مبالغ ضخمة (٩٢ مليون دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ١٤٣ مليون دولار في السودان في عام ٢٠٠٦)، ترتبط بأنشطة محددة في النداءات الأوسع نطاقا، وهي تمثل نسبة كبيرة من تمويل مجمل الأعمال الإنسانية.

٥٧ - وعلى غرار صناديق العمل الإنساني المشتركة، تشكل صناديق مواجهة الطوارئ آليات للتمويل المجمّع على المستوى القطري تتيح للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الميدانية فرص الحصول بسرعة على النقدية. وتقل الاعتمادات التي تخصصها صناديق مواجهة الطوارئ إلى حد كبير عن المنح التي يقدمها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق العمل الإنساني المشتركة (تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ دولار و ٠٠٠ ١٠٠ دولار)، ويتولى إدارةَ تلك الصناديق على المستوى القطري مجالسُ استعراض مشتركة بين الوكالات يعود إليها قرار تخصيص الاعتمادات، وهي تستهدف مبادرات صغيرة ومحلية تنفذها أساساً منظمات محلية[٢٢].

---

(٢١) توجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان صناديق مشتركة للعمل الإنساني على المستوى القطري. وأنشئت صناديق مواجهة الطوارئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وأنغولا، وليبريا، وإثيوبيا، وإندونيسيا، والصومال.

(٢٢) منذ عام ١٩٩٧، أنفقت صناديق مواجهة الطوارئ الستة الواقعة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإندونيسيا وليبريا والصومال ما قدره ٦٥,٧٨ مليون دولار وموّلت ٥٣٨ مشروعا تغطي طائفة عريضة من الأنشطة.

٥٨ - وحيثما توافرت هذه الأموال المجمّعة، يضطلع منسق الشؤون الإنسانية بدور مهم يتجلى في استخدام أنسب أدوات التمويل وكفالة التكامل بين هذه الأدوات. وقد أثبتت تجربة الطلبات التي وردت مؤخرا من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية للحصول على منح لتغطية أنشطة الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي أن طلبات منح الصندوق المركزي ارتكزت على إطار العمل المأخوذ به في صناديق العمل الإنساني المشتركة. بيد أن علاقة التكامل التي تربط بين صناديق مواجهة الطوارئ والصندوق المركزي ليست بهذا القدر من البداهة. ويعزى ذلك في جانب منه إلى أن مخصصات صناديق مواجهة الطوارئ كثيرا ما تكون ضئيلة جدا. لذا، من الضروري توخي مزيد من الوضوح لتحديد المزايا المقارنة لكل آلية على حدة كي يتسنى توجيه الاعتمادات إلى حيث ستكون أكثر فعالية. وينبغي أن يُستتبع ذلك التوضيح بوضع مبادئ توجيهية إضافية وتوفير التدريب لمنسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية.

٥٩ - وتقتضي فعالية تلك العلاقات المتكاملة أيضا إيجاد نظم أفضل لإدارة الصناديق المشتركة على المستوى القطري لكفالة القدرة على التنبؤ بالمخصصات، والحد من التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات، وتسريع صرف الاعتمادات. ولا بد من مواءمة الممارسات المتصلة بالطلب والاستخدام وصنع القرار التي تتبعها جميع آليات تمويل الأعمال الإنسانية العاملة تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية تفادياً لإثقال كاهل المنظمات التي تتولى إدارتها بأعباء لا لزوم لها.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، تتعهد بعض وكالات العمل الإنساني التنفيذية صناديقَ طوارئ خاصة بها ترمي إلى تمكين الوكالات من تكثيف العمليات في أعقاب اندلاع الأزمات. وبالموازاة مع آليات تمويل الأعمال الإنسانية التي يديرها منسق الشؤون الإنسانية، تُستخدم احتياطيات الطوارئ الخاصة بكيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في تمويل الاحتياجات الأولية التي تقتضيها أي عملية طوارئ. وتعمل احتياطيات الطوارئ هذه بمثابة آليات داخلية للإقراض المتجدد تهدف إلى توفير مخصصات للطوارئ كلما اندلعت أي أزمة جديدة. وعندما يستُخدم الصندوق المركزي في التصدي لحالات الطوارئ المباغتة، فإنه يعمل جنبا إلى جنب مع صناديق الطوارئ هذه. فعلى سبيل المثال، عمل كل من صندوق برنامج الطوارئ التابع لليونيسيف والصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل التابع لمنظمة الأغذية والزراعة جنبا إلى جنب مع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، مما أتاح للمنظمتين أن تتصديا لأي حالة طوارئ في مهدها عن طريق توفير النقدية مقدما للشروع في عمليات الإغاثة على أساس وعد بورود المخصصات من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأتاح الإفراج عن الاعتمادات من الصندوق المركزي بعد برهة وجيزة مواصلة عمليات

التصدي للحالة، بل وتعزيزها ريثما تصل المساعدة الثنائية الرئيسية. وعمل الصندوق المركزي بالمثل جنبا إلى جنب مع الاحتياطي التشغيلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساهماً بذلك في تعزيز تصدي المفوضية لحالات الطوارئ الجديدة في حينها عن طريق تقديم الاعتمادات مباشرة لدعم قدرتها الإجمالية على الاستجابة وتوطيدها، على غرار ما تمّ في سري لانكا وكينيا على سبيل المثال. أما في العراق وتيمور - ليشتي، فيعتمد برنامج الأغذية العالمي على حسابه الخاص بالاستجابة المباشرة لإكمال عمل الصندوق المركزي. وخلال عام ٢٠٠٦، أُذن بصرف الأموال مقدما من حساب الاستجابة المباشرة في السودان وإثيوبيا من أجل اقتناء أغذية تدعو الحاجة إليها على وجه الاستعجال، ثم جرى تجديدها لاحقاً بفضل مخصصات الصندوق المركزي.

٦١ - أما صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فهو يكمّل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، حيث تخصص الاعتمادات أساساً للتصدي للكوارث الأضيق نطاقاً التي لا يوجه بشأنها أي نداء دولي. ويتميز صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث بقدرة شاملة فريدة من نوعها تتيح له أن يتصدى محلياً لحالات الطوارئ الأضيق نطاقا، إذ من الممكن تعزيز قدرة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية على وجه السرعة لتقديم الدعم ونشر أفرقة التصدي للكوارث.

تحسين توقيت صرف المخصصات

٦٢ - شهد الصندوق المركزي في بادئ الأمر تأخيرات شابت عملية صرف الاعتمادات وطرحت تحديات للمنظمات المستفيدة بل ولأمانة الصندوق نفسه أيضا. ووقعت أطول التأخيرات أثناء مرحلة تقديم المشاريع، التي كثيرا ما اقتضت إجراء تنقيحات على الجوانب التقنية أو المالية من مقترحات المشاريع. وفي بعض الحالات، لم يتطلب تقديم المشاريع المنقحة سوى يوم عمل واحد. بيد أنه في حالات أخرى، كان التأخر في تلقي مقترحات المشاريع النهائية المستوفية للشروط أكبر بكثير، إذ وصل في عدد من الحالات إلى ثلاثة أشهر. وعلاوة على ذلك، فإن وتيرة إكمال المنظمات لرسائل التفاهم وإعادتها إلى أمانة الصندوق لتجهيزها لأغراض الصرف تختلف بشكل ملحوظ من منظمة لأخرى، مما يسفر عن مزيد من التأخير.

٦٣ - ومع الزيادة في ترشيد العملية، تم إحراز قدر من التقدم وتحسنت سرعة صرف الاعتمادات على نحو ملحوظ. ويجري حاليا العمل على إدخال مزيد من التحسينات عن طريق وضع مبادئ توجيهية شاملة وتزويد الموظفين الميدانيين وموظفي المقر بالتدريب الموجه نحو أهداف أكثر تحديدا. وحسبما سلف ذكره أعلاه، سيتيح وضع الصيغة النهائية لرسالة التفاهم الجامعة بدوره تحسين سرعة صرف الاعتمادات.

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والمنظمات غير الحكومية

٦٤ - لا تحق الاستفادة من الصندوق[٢٣] في الوقت الراهن إلا لكيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أثارت بعض المنظمات غير الحكومية مسألة الاستفادة المباشرة من الصندوق. وتسليماً بالأهمية الحيوية للموارد والخبرات المتنوعة المتوافرة لدى شركاء غير منتمين للأمم المتحدة بالنسبة لتعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية، فإن توجيهات الصندوق المركزي توصي باعتماد نهج شامل عند تصميم الطلبات الموجهة إلى الصندوق. وعلى وجه الخصوص، توصي توجيهات الصندوق المركزي بأن يصر منسقو الشؤون الإنسانية/المنسقون المقيمون عند تقديم الطلبات على أن يجري بصورة مشتركة تحديد الأولويات المتصلة بالاحتياجات في إطار أي مجموعة، وكذلك الشأن بالنسبة لترتيبات تنفيذ الخدمات.

٦٥ - ويجري حاليا استكشاف مختلف الآليات التي تكفل تقديم اعتمادات الصندوق المركزي على وجه السرعة إلى شركاء غير منتمين للأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. وقد وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ حتى اليوم على تمويل آلية الاستجابة السريعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصندوق الاستجابة الإنسانية للصومال بوصفهما نهجين ابتكاريين يفسحان المجال أمام المنظمات غير الحكومية للاستفادة من الصندوق. واقتُرح أيضا كترتيب طويل الأجل إنشاء آليات تتسم بسرعة أكبر في تمرير الاعتمادات إلى المنظمات غير الحكومية عن طريق الكيانات المؤهلة للاستفادة من الصندوق، غير أن هذا الخيار يتطلب مزيدا من العمل.

٦٦ - ويتضح من النتائج الأولية أن ما دفعته الكيانات المستفيدة من الصندوق المركزي إلى المنظمات غير الحكومية يمكن أن يتعدى نصف قيمة التمويل المتحصّل. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية إلى أن المنظمات غير الحكومية تلقت زهاء ٦٤ في المائة من المبلغ الذي خصّص لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٦، وهو ٣٨ مليون دولار، وتستفيد المنظمات غير الحكومية أيضا، جنبا إلى جنب مع غيرها من الشركاء في العمل الإنساني، من التمويل الموجه من الصندوق المركزي إلى الخدمات المشتركة، من قبيل الخدمات الجوية المقدمة للأغراض الإنسانية (على سبيل المثال موزامبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال)، والدعم اللوجستي (على سبيل المثال جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق)، والمشاريع الأمنية (على سبيل المثال سريلانكا وإثيوبيا وكوت ديفوار).

---

(٢٣) أهابت الجمعية العامة بالأمين العام، في قرارها ١٢٤/٦٠، بأن ينشئ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على أساس تقريره A/60/432 الذي ينص على وجه التحديد على أن ”تستفيد من منح وقروض الصندوق المحسّن نفس المنظمات الإنسانية التي تستفيد من الصندوق الحالي [أي كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة]“. وانظر أيضا القرار ١٨٢/٤٦.

تمويل الخدمات المشتركة، ٢٠٠٦

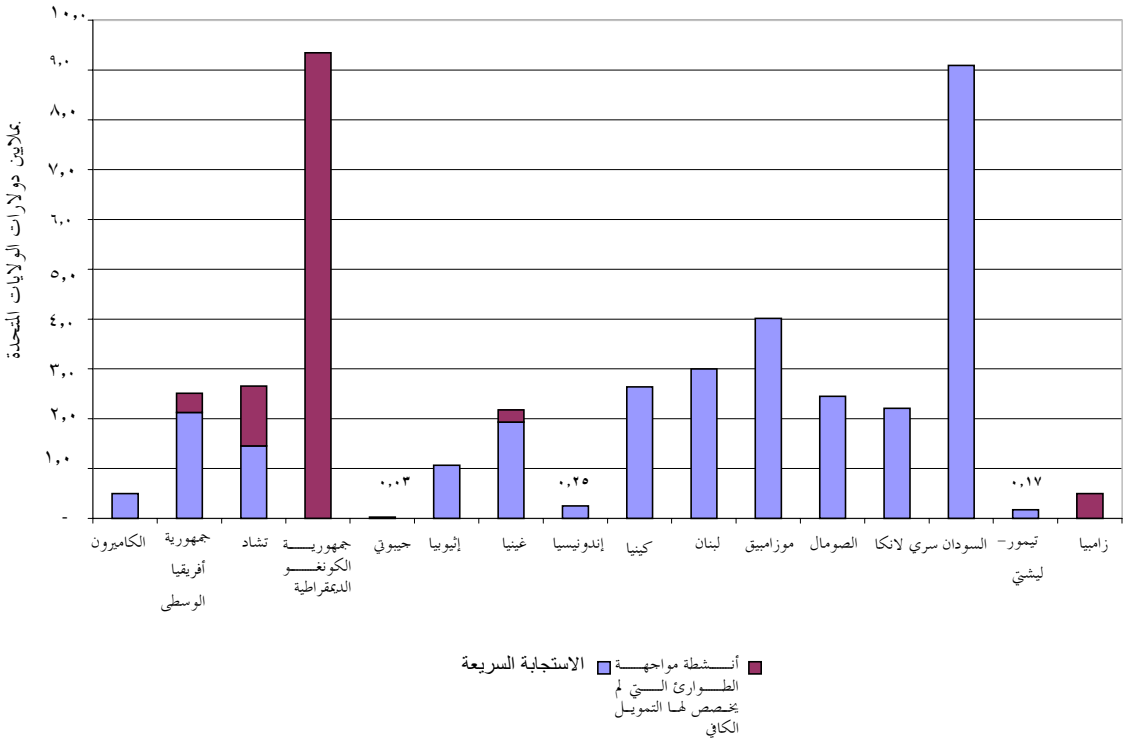

٦٧ - وسيستفيد الصندوق المركزي من زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في هياكل الأفرقة القطرية الجامعة في جميع مراحل وضع البرامج، أي التقدير، وتحديد الأولويات، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة المناقشات بشأن الشواغل التي تساور المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك حسن توقيت الصرف المسبق للاعتمادات، سيجلب منافع متبادلة.

الإبلاغ عن منح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

٦٨ - لما كانت الجمعية العامة هي التي أنشأت الصندوق المركزي والأمانة العامة للأمم المتحدة هي التي تتولى إدارته ماليا، فإن ذلك يجعله خاضعا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما يشمل إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، الأمر الذي يقتضي الامتثال لسياسات الإبلاغ الموحدة وجداوله الزمنية وأشكاله على النحو المعتمد في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يرمي الصندوق إلى انتهاج الشفافية والخضوع للمساءلة أمام جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الجهات المانحة وعامة الجمهور. وقد

أتاحت عمليات استيفاء موقع الصندوق على الشبكة بشكل منتظم زيادة شفافيته بقدر ملحوظ.

٦٩ - وعقدت أمانة الصندوق المركزي مشاورات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بشأن ترتيبات الإبلاغ تمشيا مع مبادئ مبادرة المنح الإنسانية السليمة. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن مقتضيات تقديم التقارير السردية. وتتواصل حاليا مناقشاتٌ مماثلة بشأن وضع الصيغة النهائية لشكل التقارير المالية والإجراءات المالية المبسطة، بما في ذلك رسالة التفاهم الجامعة المقترحة.

خامسا - مستويات الصندوق

٧٠ - يرجع الفضل في تمكّن الصندوق المركزي المحسّن من البدء فورا في مباشرة أعماله إلى الدعم المالي والسياسي الواسع النطاق الذي قدمته طائفة عريضة من الدول الأعضاء. وقد أثمر سخاءُ ٧٣ شريكا - بما يشمل دولا أعضاء، وحكومات محلية، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص- مساهمات في الصندوق تنيف عن ٥٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ والأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧.

٧١ - وقد حالف النجاحُ المؤتمر الرفيع المستوى الأول للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بحضور ما يربو على ١٠٠ من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء[٢٤]. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعهدت ٥٦ دولة، وحكومة محلية واحدة، ومنظمتان خاصتان -إضافة إلى الأفراد الذين يقدمون مساهماتهم عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة - بدفع ما يزيد على ٣٤٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٧، وبلغت المساهمات المدفوعة ما قدره ٢٦٦,٦ مليون دولار. وفي ذلك السياق، كان الصندوق المركزي هو الآلية التي استفادت من أكبر قدر من الدعم ونُفذت بأسرع وتيرة، من بين الصناديق الثلاثة التي أنشئت في مؤتمر قمة الألفية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[٢٥]. والأمل معقود على أن يرتفع عدد المساهمات الحكومية والمستوى الإجمالي للمساهمات على نحو ملحوظ خلال السنة.

٧٢ - وسيعقد مؤتمر آخر رفيع المستوى للجهات المانحة للصندوق في أواخر عام ٢٠٠٧. وستتيح هذه المناسبة فرصة للتعهد بتقديم تبرعات جديدة وزيادة الدعم السياسي الموسع للصندوق. ومن المهم ملاحظة أن التبرعات المقدمة إلى الصندوق ينبغي أن تشكل إضافةً إلى

(٢٤) تعهدت ٥١ جهة مانحة بالتبرع بما مجموعه ٣٤٠ مليون دولار.

(٢٥) الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق بناء السلام.

الالتزامات الجارية إزاء برامج العمل الإنساني دون مساس بالموارد المتاحة للتعاون الدولي لأغراض إنمائية[٢٦]. وقد اختارت بضع جهات مانحة أن تلتزم بتقديم مساهمات على امتداد سنوات متعددة، وتُشجَّع سائر الجهات المانحة بقوة على أن تحذو حذو تلك الجهات تعزيزاً لإمكانية التنبؤ بورود التمويل من الصندوق المركزي. وينبغي بذل مزيد من الجهود في سبيل حشد الموارد من القطاع الخاص، والمؤسسات والحكومات المحلية.

٧٣ - ويرتهن نجاح الصندوق المركزي واستدامته في المستقبل بزيادة مستويات التمويل لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار (بما يشمل عنصر منح القروض) بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وهو الهدف الذي أقرته الجمعية العامة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٤ - لقد برهن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠٠٦ على قيمته كأداة مشتركة في أوساط المساعدة الإنسانية حيث أحرز قدرا كبيرا من التقدم نحو تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. وقدم الصندوق الدعم لكيانات من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في تصديها للأزمات المفاجئة والمتدهورة بسرعة وحالات الطوارئ التي لم يخصص لها التمويل الكافي.

٧٥ - ويعمل الصندوق بأقصى قدر من الفعالية حيث تكون هيئات القيادة وصنع القرار المشترك أقوى إلى أبعد حد على المستوى القطري، وهو يعمل بوصفه عاملا حفازا على تحسين عمليات تحديد الأولويات المشتركة على الصعيد القطري، إلى جانب منسقي الشؤون الإنسانية/المنسقين المقيمين الذين يقومون بدور تيسيري واستراتيجي أكبر. ويعمل الصندوق بالتوازي مع نهج المجموعات، حيثما يُطبق، من أجل تحسين التنسيق وتعزيز القدرات، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص التمويل.

٧٦ - ومع الاعتراف بقدرة الصندوق على توفير التمويل لحالات الطوارئ الإنسانية استنادا إلى احتياجات يمكن التثبت منها، فإن الاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة في مرحلة بدء تشغيل الصندوق أمر مطلوب. كما أن زيادة تبسيط الإجراءات الإدارية لتفادي التأخير في الدفع، وتحسين السياسات المتعلقة بمعايير التمويل، ورصد وتقييم أثر الصندوق يجب أن تظل مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية بالصندوق، بما في ذلك الشركاء من غير الأمم المتحدة.

---

(٢٦) انظر القرار ١٢٤/٦٠.

٧٧ - وقد تحسّن كثيرا صرف المنح في الوقت المناسب مع تبسيط الصندوق لعملياته. ورغم استمرار بعض حالات التأخير، فما زال العمل على إجراء المزيد من التحسينات في هذا الصدد مستمرا. ولضمان عمل الصندوق بطريقة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، لا بد من التدريب والتوجيه المستمرين. ويشكل تحسين نظم إدارة المعلومات والإبلاغ ومواصلة صقل معايير التمويل شرطين أساسيين لتزايد نجاحه. وتتطلب الأنشطة المتعددة الجوانب المذكورة سلفا مواصلة تنقيح الهيكل العام لأمانة الصندوق ضمانا لتوافر الموارد البشرية الكافية والقادرة على إنجاز المهام اللازمة لاستدامة الصندوق.

٧٨ - ومن الأمور التي تلقى الترحيب الدعم القوي الذي ما فتئت الدول الأعضاء تقدمه في سبيل رفع مستوى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠٠٦. ولضمان استمرار نجاح الصندوق ومساهمته القيِّمة في التصدي للطوارئ في جميع أنحاء العالم، لا بد من توفير الدعم السياسي والمالي على المدى الطويل. ويتوقف نجاح هذا الصندوق واستدامته في المستقبل على رفع مستويات التمويل الإجمالي إلى ٥٠٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وهو هدف أيدته الجمعية العامة. وسيعقد مؤتمر رفيع المستوى للمانحين بشأن الصندوق في نهاية عام ٢٠٠٧.

٧٩ - وفيما يلي التوصيات التي قمتُ بإعدادها، إدراكا مني لأهمية توسيع نطاق الشراكات على جميع المستويات لضمان نجاح الصندوق واستدامته في المستقبل:

(أ) تُدعى الدول الأعضاء لتقديم التبرعات للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وزيادة تلك التبرعات، لكي تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى بلوغ هذا الهدف، يستلزم الصندوق دعما ماليا مستمرا ويمكن التنبؤ به ليصبح تلك الأداة الكفؤة والفعالة التي يحتاجها السكان المتضررون من الأزمات المفاجئة والمستمرة. ومن ثم تُشجع الدول الأعضاء على إعلان تعهداتها بتقديم تبرعات مالية للصندوق على امتداد سنوات متعددة؛

(ب) على الدول الأعضاء والجهات المانحة والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تعمل على تحسين سبل تقديم معلومات في آنية ودقيقة عن التبرعات وأوجه استخدام أموال المساعدة الإنسانية من خلال دائرة التتبع المالي في الأمم المتحدة؛

(ج) على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمة الدولية للهجرة أن تعمل معا بصورة أوثق، وأن تعزز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية لضمان استمرار مساهمة الصندوق في التشجيع فعليا على النهوض بالاستجابة

للاحتياجات الإنسانية من حيث التوقيت والانتظام والإنصاف والفعالية والخضوع للمساءلة. وفي هذا السياق، أتطلع إلى الاستعراض المستقل الذي سيغطي فترة سنتين والذي سيقيِّم كلا من عنصريْ المنح وتجدد الموارد في الصندوق، وإدارة الصندوق، والمعايير المعتمدة في تخصيص الموارد، والإجراءات وسبل الاستجابة التي يدعمها، وقدرته على تحقيق أهدافه؛

(د) ينبغي تعزيز أمانة الصندوق بشكل كبير لضمان تزويدها بالموارد الكافية لتلبية احتياجات إدارة الصندوق بفعالية وشفافية.

المرفق الأول

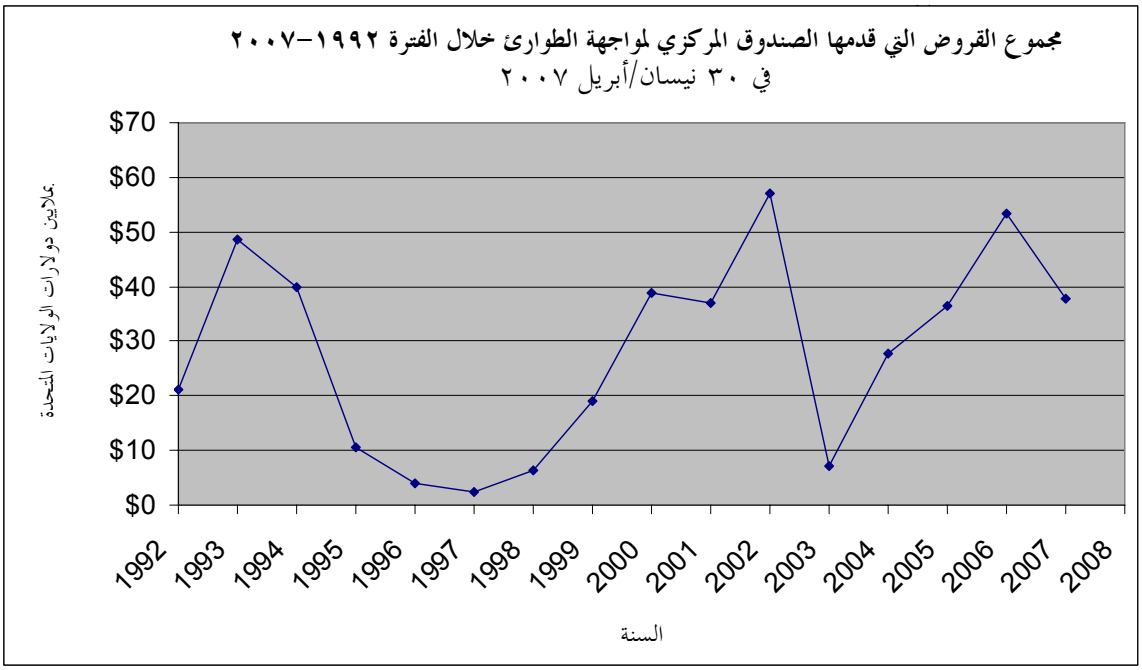

المرفق الثاني

القروض المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عاميْ ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

٢٠٠٦

الوكالة	البلد	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
اليونيسيف	السودان	٧ ٥٠٠ ٠٠٠
اليونيسيف	السودان	١ ٠٠٠ ٠٠٠
منظمة الأغذية والزراعة	السودان	٨ ٤٢٢ ٣٣٧
دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام	السودان	١ ٠٠٠ ٠٠٠
اليونيسيف	السودان	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
اليونيسيف	السودان	٦ ٣٠٠ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	السودان	١٨ ٠٠٠ ٠٠٠
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	السودان	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام	أفغانستان	١ ٦٥٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السودان (جوبا)	١ ٤٠٠ ٠٠٠
المجموع		٥٣ ٢٧٢ ٣٣٧

٢٠٠٧

(في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

الوكالة	البلد	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام	السودان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	السودان	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
اليونيسيف	السودان	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
منظمة الأغذية والزراعة	السودان	٩ ٦٧٩ ٩٢٥
المجموع		**٣٧ ٦٧٩ ٩٢٥**

المرفق الثالث

التبرعات في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد المانح	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
أذربيجان	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
أرمينيا	٥ ٠٠٠,٠٠		
إسبانيا	٩ ٩٩٩ ٩٨٤,٠٠	١٩ ٩٥٣ ٠٠٠,٠٠	
أستراليا	٧ ٦٠٠ ٠٠٠,٠٠	٧ ٩٠٨ ٠٠٠,٠٠	
إستونيا	٥٢ ١٠٢,٠٠	٣٨ ٠٠٠,٠٠	
إسرائيل		٣٠ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠
إكوادور[أ]		٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
ألمانيا[أ]		٦ ٥٩٧ ٥٠٠,٠٠	٦ ٥٩٧ ٥٠٠,٠٠
أنتيغوا وبربودا	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
أندورا	٢٥ ٤٤٠,٠٠	٢٥ ٤٤٠,٠٠	
إندونيسيا	٥٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	
أيرلندا	١٢ ٦٠١ ٩٧٤,٠٠	٢٦ ٢٧٣ ٩٧٤,٠٠	٢٦ ٢٧٣ ٩٧٤,٠٠
آيسلندا[أ]	١٥٠ ٠٠٠,٠٠	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠
إيطاليا		١ ٢٨٩ ٤٨٢,٥٠	
باكستان	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	
البرتغال	٢٥٤ ٢٢٠,٠٠	٢٦٨ ٥٤٠,٠٠	٢٦٨ ٥٤٠,٠٠
بروني دار السلام		٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
بلجيكا	٢ ٦٦٦ ١٩٤,٠١	٢ ٩٢٩ ٧٤٠,٠٠	
بلغاريا		١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
بنغلاديش	٥ ٠٠٠,٠٠		
بولندا	٢٥٠ ٠٠٠,٠٠		
تايلند	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
تركيا[أ]	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠
ترينيداد وتوباغو	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	

البلد المانح	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
جامايكا		٥ ٠٠٠,٠٠	
الجزائر[أ]		١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
جزر البهاما		٥٠ ٠٠٠,٠٠	
الجمهورية التشيكية	١١٣ ٣٠١,٦١	١١٥ ٠٠٠,٠٠	
جمهورية كوريا	٥ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠		
جنوب أفريقيا	٢٨٨ ٥٧٧,١٥	٢٤٠ ٠٠٠,٠٠	٢٤٠ ٠٠٠,٠٠
جيبوتي	٢ ٠٠٠,٠٠	٢ ٠٠٠,٠٠	
الدانمرك	٨ ٤٠١ ٢٤٣,٣٨	٨ ٧٤٢ ٣٨٣,٦٤	٨ ٧٤٢ ٣٨٣,٦٤
سري لانكا	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
السلفادور		٢ ٠٠٠,٠٠	
سلوفينيا	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	
السويد[أ]	٤١ ٠٩٣ ٢٤٩,٨٠	٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٢٩ ٠٠٣ ٩٩٨,٣٥
سويسرا	٣ ٩٢٨ ٠٩٧,٠١	٨ ٣٧٥ ٠٠٠,٠٠	
شيلي		٣٠ ٠٠٠,٠٠	
الصين		١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	
غرينادا	١٠ ٠٠٠,٠٠		
فرنسا	١ ٢٦٣ ٨٠٠,٠٠	١ ٣١٢ ١٠٠,٠٠	١ ٣١٢ ١٠٠,٠٠
الفلبين		٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠
فنلندا	٥ ١٥٤ ٠٠٠,٠٠	٦ ٦٧٠ ٠٠٠,٠٠	
قبرص		٣٠ ٠٠٠,٠٠	٣٠ ٠٠٠,٠٠
قطر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠		
كازاخستان	٢٥ ٠٠٠,٠٠		
كرواتيا	٥ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠ ٠٠٠,٠٠
كندا	٢١ ٩٤١ ٣٠٩,٢٦		
الكويت	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠		
لبنان		٣ ٠٠٠,٠٠	
لكسمبرغ	٤ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٣٢٠ ٨٠٠,٠٠	
ليختنشتاين	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٢٣ ٢٤٣,٧٨	١٢٣ ٢٤٣,٧٨

البلد المانح	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
	التبرعات المستلمة	التبرعات المعلنة	التبرعات المستلمة
مالطة[أ]		١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠
ماليزيا	٥٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
مصر	١٥ ٠٠٠,٠٠	١٥ ٠٠٠,٠٠	
المغرب	٥ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠٠٠,٠٠	
المكسيك	٥٠ ٠٠٠,٠٠		
ملديف		١ ٠٠٠,٠٠	
المملكة العربية السعودية[ب]	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٠ ٠٠٠,٠٠
المملكة المتحدة	٦٩ ٩٢٨ ٠٠٠,٠٠	٨٣ ٧٢٦ ٠٤٠,٠٠	٨٣ ٧٢٦ ٠٤٠,٠٠
موناكو	٢٥ ٠٠٠,٠٠	٣٥ ٠٠٠,٠٠	
النرويج	٢٩ ٩٩٣ ٩٧١,١٩	٥٥ ٠٦٦ ٠٤٩,٢٩	٥٥ ٠٦٦ ٠٤٩,٢٩
النمسا		٤٠٩ ٨٣٦,٠٠	
نيجيريا	١٠٠ ٠٠٠,٠٠		
نيوزيلندا		١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	
الهند	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
هنغاريا		١٠ ٠٠٠,٠٠	
هولندا	٥١ ٨٦٠ ٠٠٠,٠٠	٥٣ ٤٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٣ ٤٠٠ ٠٠٠,٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠		
اليابان	٧ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠		
اليونان	١٠٠ ٠٠٠,٠٠		
شبكة الموارد الخاصة بمواجهة الكوارث	١٠ ٠٠٠,٠٠	١٠ ٠٠٠,٠٠	
منظمة الإنسانية أولا		١٠ ٠٠٠,٠٠	
محافظة هيوغو، اليابان	٤٢٤ ٩٨٩,٣٨	٤٢٥ ٢٢١,٦٢	
التبرعات الممنوحة عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة		١١٧ ٩٥٩,٠٠	١١٧ ٩٥٩,٠٠
المجموع	٢٩٨ ٦٩٢ ٤٥٢,٧٩	٣٤٥ ٥٨٥ ٣٠٩,٨٣	٢٦٦ ٧٨٦ ٧٨٨,٠٦

(أ) استُلمت هذه التبرعات قبيل نهاية عام ٢٠٠٦ وكانت قد أُعلنت ورُصدت لعام ٢٠٠٧.

(ب) ستساهم المملكة العربية السعودية بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار سنويا لمدة ٢٠ عاما.

المرفق الرابع

مجموع الأموال المتعهَّد بها والنسبة المئوية من المجموع بحسب البلد، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧*

البلد	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي: الشريحة الأولى	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي: الشريحة الثانية	مجموع الأموال المتعهَّد بها	النسبة المئوية من مجموع الأموال المتعهَّد بها
	بدولارات الولايات المتحدة				
جمهورية الكونغو الديمقراطية		١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤,٧
السودان	٣٥ ٥١٩ ٠٩٩			٣٥ ٥١٩ ٠٩٩	١٣,٧
أفغانستان	٣٢ ٣٠٤ ٦٢٧			٣٢ ٣٠٤ ٦٢٧	١٢,٥
كينيا	٢٦ ١٨٦ ٩١٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠		٢٧ ١٨٦ ٩١٨	١٠,٥
الصومال	١٦ ٦٠٩ ٠٥٥			١٦ ٦٠٩ ٠٥٥	٦,٤
سري لانكا	٩ ٩٩٨ ٩٦٦			٩ ٩٩٨ ٩٦٦	٣,٩
إثيوبيا	٨ ٩٧٢ ٩٨٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠		٩ ٩٧٢ ٩٨٦	٣,٨
تشاد	٣ ١٥٢ ٦٢٣	٦ ٢٦٨ ٤٤٢		٩ ٤٢١ ٠٦٥	٣,٦
إريتريا	٣ ٨٨٦ ٧٤٠		١ ٩٩٨ ٥٦٥	٥ ٨٨٥ ٣٠٥	٢,٣
كوت ديفوار	١ ٧٥٢ ٢٨٢	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٧٥٢ ٢٨٢	٢,٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢ ٦٩٠ ٨٤٩	٩٩٩ ٧٨٦	٢ ٠٠٢ ٧٢٩	٥ ٦٩٣ ٣٦٤	٢,٢
تيمور – ليشتي	٥ ٥٤٧ ٩٣١			٥ ٥٤٧ ٩٣١	٢,١
النيجر	٥ ٥٠٣ ٨٢٣			٥ ٥٠٣ ٨٢٣	٢,١
لبنان	٥ ٠٠٠ ٠٠٠			٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١,٩
الأرض الفلسطينية المحتلة	٤ ٨٢٩ ٤٠٢			٤ ٨٢٩ ٤٠٢	١,٩
بوروندي		٢ ٠٨٣ ٣٣٠	١ ٩٨٦ ٥١٧	٤ ٠٦٩ ٨٤٧	١,٦
العراق	٣ ٩٩٨ ٥٩٠			٣ ٩٩٨ ٥٩٠	١,٥
ليبريا			٣ ٩٨٣ ٦٨١	٣ ٩٨٣ ٦٨١	١,٥
ميانمار	٣ ٨٠٣ ٧٤٠			٣ ٨٠٣ ٧٤٠	١,٥
الفلبين	٢ ٥٩٨ ٣٠٥			٢ ٥٩٨ ٣٠٥	١,٠
كولومبيا	٢ ٢٢٠ ٩٣٩			٢ ٢٢٠ ٩٣٩	٠,٩
موريتانيا			٦٠٤ ٠٧٥ ٢	٦٠٤ ٠٧٥ ٢	٨,٠
الكونغو		١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٨

البلد	الاستجابة السريعة	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	الحالات التي لم يخصص لها التمويل الكافي	مجموع الأموال المتعهَّد بها	النسبة المئوية من مجموع الأموال المتعهَّد بها
		الشريحة الأولى	الشريحة الثانية	بدولارات الولايات المتحدة	
بوركينا فاسو			٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٨
زمبابوي		٩٩٩ ٩٧٣	٩٩٩ ٩٩٠	١ ٩٩٩ ٩٦٣	٠,٨
غينيا		٩٩٧ ٥٥٠	٩٩٩ ٩٩٩	١ ٩٩٧ ٥٤٩	٠,٨
مالي			١ ٩٨٥ ٥٩٨	١ ٩٨٥ ٥٩٨	٠,٨
جيبوتي	١ ٩٠٥ ٣٥٥			١ ٩٠٥ ٣٥٥	٠,٧
إندونيسيا	١ ٩٠٤ ٨٦٤			١ ٩٠٤ ٨٦٤	٠,٧
غينيا – بيساو	١ ٣٦١ ٥٣١			١ ٣٦١ ٥٣١	٠,٥
الجمهورية العربية السورية	١ ١٧٧ ٠٩٦			١ ١٧٧ ٠٩٦	٠,٥
هايتي		١ ٠٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤
الأردن	١ ٠٠٠ ٠٠٠			١ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤
الكاميرون	٥٠٠ ٠٠٠			٥٠٠ ٠٠٠	٠,٢
زامبيا		٥٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠	٠,٢
المجموع	**١٨٢ ٤٢٥ ٧٢٠**	**٣٣ ٨٤٩ ٠٨٢**	**٤٣ ٠٣٢ ٦٨٣**	**٢٥٩ ٣٠٧ ٤٨٥**	**١٠٠,٠**

* تعكس الأموال المتعهَّد بها تكاليف المشاريع التي أقرّها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولا تعكس التقارير المالية الحقيقية المصدَّق عليها، إذ أن التقارير المالية لعام ٢٠٠٦ لم توضع في صيغتها النهائية بعد.

المرفق الخامس

مجموع الأموال المتعهَّد بها والنسبة المئوية من المجموع بحسب القطاع، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧*

القطاع	مجموع الأموال المتعهَّد بها (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الأموال المتعهَّد بها
الأغذية	٧٤ ٣٢١ ٩٥٢	٢٨,٦٦
الصحة	٥٥ ٣٠٣ ٩٥٨	٢١,٣٣
قطاع متعدد	٤٨ ٠٩٤ ٨٧٨	١٨,٥٥
التنسيق وخدمات الدعم	٣٤ ٤٧٥ ٨٢٠	١٣,٣٠
الزراعة	١٧ ٧٧١ ٩٤٤	٦,٨٥
المياه والمرافق الصحية	١٥ ٢٣٢ ١٧٢	٥,٨٧
المأوى والمواد غير الغذائية	٨ ٢٣٤ ٧٦١	٣,١٨
الحماية/حقوق الإنسان/سيادة القانون	٤ ٣١٨ ٤٨٢	١,٦٧
التعليم	١ ٠٣٦ ٧١٨	٠,٤٠
الأعمال المتعلقة بالألغام	٥١٦ ٨٠٠	٠,٢٠
المجموع	**٢٥٩ ٣٠٧ ٤٨٥**	**١٠٠,٠**

* تعكس الأموال المتعهَّد بها تكاليف المشاريع التي أقرّها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولا تعكس التقارير المالية الحقيقية المصدَّق عليها، إذ أن التقارير المالية لعام ٢٠٠٦ لم توضع في صيغتها النهائية بعد.

المرفق السادس

مجموع الأموال المتعهَّد بها والنسبة المئوية من المجموع بحسب الوكالة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧*

الوكالة	مجموع الأموال المتعهَّد بها (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الأموال المتعهَّد بها
برنامج الأغذية العالمي	١٠٨ ٠٧٠ ٢٦٧	٤١,٧
اليونيسيف	٥٨ ٨١٠ ٥٤٧	٢٢,٧
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٤ ١٣٥ ٢٣٨	١٣,٢
منظمة الصحة العالمية	٢٥ ٢١٣ ٣١٢	٩,٧
منظمة الأغذية والزراعة	١٧ ٦١٠ ٧٥٥	٦,٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨ ٧٣٣ ١٠٣	٣,٤
المنظمة الدولية للهجرة	٤ ٧٦٥ ٣٨٣	١,٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١ ٧٣٨ ٨٨٠	٠,٧
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٣٠ ٠٠٠	٠,١
المجموع	**٢٥٩ ٣٠٧ ٤٨٥**	**١٠٠,٠**

* تعكس الأموال المتعهَّد بها تكاليف المشاريع التي أقرّها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولا تعكس التقارير المالية الحقيقية المصدَّق عليها، إذ أن التقارير المالية لعام ٢٠٠٦ لم توضع في صيغتها النهائية بعد.